ينقض وان اتكأ عليها بقطنة حتى دخلت وان انفصل على تلك القطنة
شيء منها بخروجه حال خروجها ونحو بعضهم النقض بما خرج منها
لا بخروجها وان ردها بغير كفه ان قلنا بقطر اي وهل هو عين الاصح
نقض والا فلا ضعيف وذلك للنص على الغائط والبول في قوله ﷺ
او جاء احد منكم من الغائط والريح والصوت في قوله صلى الله عليه
وسلم فلا ينفرق حتى يسمع صوتا او يجد ريحا والمذي في حديث علي
كرم الله وجهه كنت رجلا مذاء وقيس بها كل خارج ولو طاهرا او نادرا
كحصاة الا المني الخارج او لا من المتوضئ وحده فلا ينقض كان
احتلم نائما ممكما لانه اوجب اعظم الامرين وهو الغسل بخصوصه كونه
منيا فلا يوجب اد ونهما وهو الوضوء بعمومه كونه خارجا وانما اوجب
اوجههما الحيض والجنابة لانهما اغلظ اذ يمنعان صحة الوضوء
مطلقا والمني قد يصح معه الوضوء كما في صورة سلسه ومن ثم فوائد
عدم النقض به صحة صلاة المغتسل بلا وضوء اتفاقا ومع النقض على
الخلاف ويسوى بوضوئه له سنة الغسل لارفع الحدث على الاول وعكسه
على الثاني قيل ومن فوائده ايضا ان المتيمم عن الجنابة لفقد الماء يصلي
به فروضا ما لم يحدث او يجد الماء لانه متوضئ وتيممه انما هو للجنابة
وهو غلط لان الجنابة كالحدث توجب التيمم لكل فرض وخرج باولا
خروج منيه ثانيا بعد استدخاله وبوجده من غيره فينقض كما لو
القت مضغة او ولدا ولو حافا لانه انعقد من منيهما عند النسج ولا
ينقض الولد الحافي عندهم ربتعا لوالده لاستحالة حيوانا وانتقاضا على
النقض بعضو كيد واختلفا في وجوب الغسل فعند الشيخ نعم وعندهم
لا لاختلاطها بمني الرجل والخارج منيها وحده او مع رطوبة الفرج لعدم
تحقق الاختلاط ولو خلق منسد الفرجين نقض خارجهما من اي محل
كان ولو الفم عند النسج وعندهم لا من نحو الفم واحد هما نقض المناسب
له اولهما وصرح الماوردي بانه لا يبطل للاصلي احكام سرح ونظر فيه النسج
بقاصورته وان التحم فينقض مسه ويجب الغسل والحد بايلاجه والايلاج
فيه

فيه وغيره لكن لا يثبت للمنفتح الا النقض بالخارج خلافا لما يوهمه
كلام الماوردي واعتمد مر قول الماوردي في الاصلي والمنفتح اي من
تعلق جميع الاحكام بالمنفتح دون الاصلي او غير منسد وانما طال الامر بان
انسد مخرجه المعتاد بحيث لا يخرج منه شيء وانفتح مخرج تحت معدة
بفتح فكسر افصح وبفتح او كسر فسكون ويكسر هما هنا سرة وحقيقتها
مستقر الطعام من المتحوف تحت الصدر والسرة وهي ما تحتها ما
تحت السرة وبفوقها السرة وصاحباها وما فوقها مخرج المعتاد خروجه
نقض اذ لا بد للانسان من مخرج فاقيم هذا مقامه وكذا نادر كدود
ودم وكذا الريح هنا وان كان مطلقا معتادا في الاظهر كالمعتاد او انفتح
فوقها اي المعدة وفي نحسه او فوقها اي فوق تحت المعدة وهو اي
الاصلي منسد انسدادا طبيعيا او غيرها وهو منفتح فلا ينقض في
الاظهر معتادا ونادرا كما افهمه كلام النسج وافهم بنيانه على النادر
على مقابل الاظهر ان الخارج من فوق بالغي اشبه ادا الطبيعة تلقي ما
تحيله الى اسفل ومن تحت لا ضرورة اليه وحيث نقض المنفتح لم
يثبت له من الاحكام غير ذلك ولا يشكل جعله انسداد الاصلي منقسما
بتفصيله بين انسداده وانفتاحه لان قوله او فوقها معطوف على تحت
لا يقيد ما قبله ومثل هذا قد يقع في كلامهم التاخير زوال الفعل
اي التمييز بجنون او اغماء او سكر ولو متعديا بقعده اجماعا او نوم للخبر
الصحيح العينان وكاء السه فمن نام فليتوضأ كنايا بالعينين عن اليقظة
وبالوكاء عن الحفاظ والسه الدبر والمعنى اليقظة تحفظ من خرج شيء
بلا شعور والنائم قد يخرج منه شيء ولا يشعر به وغير النوم مما ذكر اولى
بالنقض به لانه ابلغ في الذهول وجعل ذلك ناقضا لانه مظنة خروج فاقيم
مقام اليقين كالشهادة تقبل الظني فاقيمت مقام يقين شغل الذمم
ولذا لم ينقل لاحتمال الريح يخرج من الفبل لدبره والفعل صفة يميز بها

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)